

أزمة في الأفق

نظرة عامة عن تأثير الأزمة في اليمن

يونيو/حزيران - آب/أغسطس 2019

حول هذا التقرير

يُنشر تقرير نظرة عامة عن تأثير الأزمة في اليمن كل شهرين لتزويد صانعي القرار بنظرة سهلة ومقتضبة عن التوجهات الرئيسية والتحديات الناشئة التي قد تؤثر على الاحتياجات الإنسانية في اليمن. ويُراجح هذا المنتج بين أهم توجهات البيانات المتعلقة بالصراع والعمل الإنساني وبين التتبع اليومي لوسائل الإعلام، وتحليل البيانات الثانوية، والتحليل المشترك المستمر مع مجموعة واسعة من المحللين اليمنيين.

ويغطي التقرير الفترة من يونيو/حزيران إلى آب/أغسطس 2019. اقرأ تحليلنا لتوجهات يناير/كانون الثاني -مايو/أيار هنا.

هل ارتكبنا أخطاء؟ هل لديك أفكار عن قضايا أخرى يجب أن ننظر إليها؟ اكتب لنا على

yahinfo@acaps.org

منهجية

يقوم مشروع قدرات التقييم ACAPS بتطوير تقرير نظرة عامة عن تأثير الأزمة في اليمن كل شهرين من خلال:

- الاحتفاظ بمجموعة بيانات أساسية تضم حوالي 90 مؤشرا متعدد القطاعات على مستوى المقاطعات، وهي بيانات كمية ونوعية (مجموعة البيانات الرئيسية لمشروع قدرات التقييم) ؛
- إجراء تحليل للمؤشرات الرئيسية المتعلقة بالصراع والنزوح والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية لتحديد التوجهات؛

- المراقبة اليومية للإعلام اليمني، ووسائل التواصل الاجتماعي باللغتين الإنجليزية والعربية؛
- مراجعة ثانوية للبيانات المتعلقة بمنتجات التحليل الرئيسية المنشورة عن اليمن (انظر قاعدة بيانات مشروع قدرات التقييم)؛

- تحليل مشترك منتظم مع خبراء التشغيل والتحليل الذين يعملون على موضوع اليمن لاختبار وتحسين مستوى الافتراضات؛

مراجعة الجودة من قبل مجموعة القراء المحترفين لمشروع قدرات التقييم من أجل محاولة تحديد الأخطاء وحالات التحيز ومعالجتها.

- مراجعة الجودة من قبل مجموعة خبراء ACAPS لمحاولة تحديد الأخطاء والتحيز ومعالجتها.

يتمتع مشروع قدرات التقييم بدرجة عالية من الثقة في موثوقية هذا التقرير لأنه يعتمد على تحليل البيانات الأولية ومراجعة البيانات الثانوية والمراجعة المشتركة من قبل الخبراء في موضوع اليمن. ومع ذلك، فنحن معرضون لخطر التحيز القائم على ما توفر من المعلومات (حيث نركز أكثر على القضايا التي تتوفر حولها معلومات)، وتركز معظم تحليلنا على الجزء الغربي من البلاد أكثر من الجزء الشرقي.

الموثوقية

منخفض جدا

معتدل

عالي جدا

الفهرس

خريطة -التطورات الإنسانية في اليمن
التوجهات الرئيسية في الأشهر الثلاثة الماضية
المحافظات والمناطق الأكثر تضررا

الأفاق

نظرة عن السياق

توجهات الصراع

التوجهات الاجتماعية والاقتصادية

الأثر الإنساني

خريطة -المناطق المتضررة من الفيضانات يونيو/حزيران -آب/أغسطس

المخاطر المحتملة في 2019

القيود ونقص المعلومات



6 توجهات كبرى

يونيو/حزيران - آب/أغسطس 2019

1. خفضت حدة الصراع وتأثيره على المدنيين في معظم مناطق اليمن



انخفض عدد الضحايا المدنيين بـ 37 بالمائة مقارنة مع الفترة بين مارس/آذار ومايو/أيار. إلا أن الضحايا المدنيين أخذ في التصاعد مجدداً في آب/أغسطس

2. انخفض عدد الأسر النازحة بأكثر من 67 بالمائة مقارنة مع الفترة بين مارس/آذار ومايو/أيار.



ومع ذلك ، تضررت IPDs في مستوطنات غير رسمية في حجة والحديدة بشكل خاص من الفيضانات الغزيرة.

3. نزوح أكثر من 6300 شخص بسبب الصراع



أدى القتال بين قوات المجلس الانتقالي الجنوبي والقوات الموالية لهادي في عدن وشبوة وأبين في آب/أغسطس 2019 إلى نزوح ما يقارب 6300 شخص، وإلى إلحاق الضرر بالبنى التحتية المدنية.

4. الأمطار الغزيرة والفيضانات



أدت الأمطار الغزيرة والفيضانات في محافظات غرب اليمن إلى إتلاف المساكن والبنى التحتية العمومية وإلى فقدان سبل العيش، مما أثر على 130 ألف شخص.

5. خطر انقطاع العمليات الإنسانية



قد يتعرض 22 برنامجاً منقذاً للحياة للإغلاق في سبتمبر/أيلول وأكتوبر/تشرين الأول بسبب نقص التمويل. في شهر يوليو/تموز ارتفع عدد البرامج الإنسانية التي قد تتعرض للإغلاق والبرامج التي تم بالفعل تعليقها. وقد توفر الوعود التي قطعتها كل من السعودية والإمارات في سبتمبر/أيلول بعضاً من التخفيف. ولكن ما مدى سرعة توفير الشركاء التشغيليين للأموال؟

6. خطر الارتفاع السريع



كان الاقتصاد مستقرًا نسبيًا من يونيو إلى أغسطس 2019. ومع ذلك ، فإن المنافسة الاقتصادية بين حكومة اليمن أو STC أو الحوثيين ، أو الاضطرابات في ميناء عدن ، يمكن أن تؤدي إلى ارتفاع سريع في الأسعار ، مما يدفع تكلفة السلع الأساسية أعلى مما يمكن للعديد من اليمنيين تحمله.

يخشون للغاية من مغادرة منازلهم للعمل أو الوصول إلى السلع والخدمات الأساسية مثل الغذاء والماء والوقود والخدمات الصحية والمساعدات.

النازحون الذين يعيشون في المخيمات والمستوطنات في المناطق المتضررة من الفيضانات

أدت الفيضانات القوية في يونيو/حزيران ويوليو/تموز وآب/أغسطس إلى نزوح السكان وإلى تدمير ملاجئ النازحين الداخليين والمجتمعات المضيفة والبنية التحتية الحيوية. وتأثرت أكثر من 3000 أسرة من النازحين داخليا بالفيضانات في عدن ولحج وتعز وحجة وحضرموت في أوائل يونيو/حزيران، فيما تأثرت 6200 أسرة نازحة في آب/أغسطس معظمها في الحديدة وصنعاء. ونزح عدد كبير من الأشخاص داخليا في منطقة المخا في تعز (200 أسرة أو 1200 نازح داخلي في يونيو/حزيران)، ومنطقة مرخة السفلى في شبوة (165 أسرة أو ما يصل إلى ألف نازح في يوليو/تموز)، ومنطقة الزيدية في الحديدة (85 أسرة أو أكثر من 500 نازح داخلي في آب/أغسطس).

استمرت الأمطار الغزيرة والفيضانات المفاجئة حتى بداية شهر سبتمبر/أيلول في حجة. وتوجد ماوى النازحين داخليا الذين يعيشون في المخيمات والمستوطنات على الساحل الغربي في حالة سيئة بسبب التعرض الطويل للأمطار والعواصف القوية. وقد اضطر العديد من النازحين داخليا إلى اتخاذ ماوى من المباني العامة، بما في ذلك المدارس، أو لدى الأقارب. ويقدر أن أكثر من 30٪ من النازحين في اليمن (حوالي 1.2 مليون من النازحين داخليا) يعيشون في مواقع مختلفة خاصة بالنازحين داخليا.

وفي محافظة صنعاء، دمرت الأمطار الغزيرة والفيضانات الملاجئ في مواقع النازحين في منطقتي همدان وبنى حشيش. كما تضررت العديد من مواقع النازحين في محافظات الجوف والمحويت وعمران ودمار وإب وحجة والحديدة وتعز.

الأفاق

من المرجح أن يطال النزاع بين القوات الموالية لحكومة هادي وتلك الداعمة للمجلس الانتقالي الجنوبي كلا من عدن وشبوة ولحج وأبين في الأشهر الثلاثة المقبلة. ويرجح أن يستمر القتال لبضعة أيام فقط في كل مرة، مؤديا إلى سقوط بين 30 و 50 قتيلًا يوميًا، معظمهم من المقاتلين. وهناك احتمال متوسط أن يصل النزاع إلى المحافظات الجنوبية الأخرى مثل حضرموت أو البيضاء.

ومع ذلك، فإن القتال المستمر في المناطق الحضرية في عدن أو غيرها من المدن الكبرى في الجنوب قد يتسبب في عواقب إنسانية أشد بكثير بسبب تأثير الحرب الحضرية على المدنيين (وخاصة مدافع الهاون والقصف)، وانتهاء الخدمات الأساسية، والإغلاق المطول لمطار أو ميناء عدن. اقرأ تحليل مشروع قدرات التقييم للأثر الإنساني للصراع في عدن لمعرفة المزيد.



أعلى عدد من الضحايا المدنيين
الحديدة - 223 قتلى من المدنيين
30 بالمائة من إجمالي الضحايا المدنيين المبلغ عنهم
(الأحياء الأكثر تضررا: الحالي والتحتيا وحيس).



الأشخاص الأكثر تضررا من الفيضانات

حجة - تضرر نحو 50 ألف شخص (الأحياء الأكثر تضررا: عيس، السلام، أفح اليمن، خيران المحرق، كحلان عفار، كشر، ميين)
الحديدة - تضرر نحو 48 ألف شخص (الأحياء الأكثر تضررا: الحالي، الزيدية، الزهرة، الحوك، اللحية، القناوص، باجل، الخوخة)



الأكثر نزوحا

تعز - أكثر من 170 ألف نازح داخلي (الأحياء الأكثر تضررا: ماوية، صالة، جبل حباشي)
الحديدة - أكثر من 14.000 نازح داخلي (الأحياء الأكثر تضررا: الزهرة، زبيد).
عدن - أكثر من 6.500 نازح داخلي من عدن (نحو ألف عائلة).

المجموعات الأكثر تضررا

يونيو/حزيران - آب/أغسطس 2019

الأشخاص المهمشون من أصل شمالي المقيمون في المحافظات الجنوبية
فاقم الصراع في عدن والمحافظات الأخرى في الجنوب بشكل كبير من المخاوف المتعلقة بحماية الأشخاص من الشمال المقيمين في عدن والمحافظات الجنوبية الأخرى. ومنذ 2 آب/أغسطس، تعرض "الشماليون" للاعتقال والاحتجاز والاعتداء البدني واللفظي والاستيلاء على الأغراض الشخصية الثمينة والإغلاق القسري للأعمال التجارية والترحيل من قبل القوات المتحالفة مع المجلس الانتقالي الجنوبي. وفي الفترة ما بين 2 و 4 آب/أغسطس، تم ترحيل 2400 شخص من منطقة عدن وطور الباحة في لحج بالقوة من المحافظة، واستمرت عمليات الترحيل على نطاق أصغر. وفي 19 آب/أغسطس، ورد أن 3800 شخص فروا إلى تعز ولحج وغيرها من محافظات الشمال. كما عُلم أن من بقوا

ومن المحتمل جدا أن يحتاج الشماليون، بمن فيهم التجار والعمال والنازحون داخلها المقيمون في المحافظات الجنوبية إلى حماية دولية ضد أعمال الإعدام والترحيل والعنف الانتقامي. ويوجد في عدن أكثر من 45.000 نازح من المحافظات الشمالية، بالإضافة إلى عدة آلاف من الشماليين العاملين في قطاعي الخدمات والتجارة. ومنذ انسحاب الحكومة اليمنية من عدن في 29 آب/أغسطس، داهمت قوات المجلس الانتقالي الجنوبي المنازل واحتجزت العشرات من الناشطين والسياسيين المؤيدين لهادي. كما يجد العديد من العاملين في المجال الإنساني من أصل شمالي صعوبة في السفر لأداء وظائفهم بسبب الخوف من الانتقام أو الاعتقال عند نقاط التفتيش.

يرجح أن تبقى عملة اليمن مستقرة عند مستوى 550 ريال للأشهر القليلة القادمة. وهو المستوى الذي كان عليه في الأشهر السابقة، ولكن فوق ما يستطيع معظم اليمنيين تحمله على نحو مستدام (ترتبط أسعار الغذاء والعملية في اليمن ارتباطا وثيقا بسبب اعتماد اليمن على الواردات). ومع ذلك، فإذا قررت الحكومة اليمنية استخدام نفوذها على واردات الوقود والغذاء كإداة ضد المجلس الانتقالي الجنوبي أو الحوثيين، فقد نشهد زيادات سريعة في الأسعار ونقصا في الوقود، مما سيزيد من انعدام الأمن الغذائي للأسر الضعيفة.

من هم الشماليون في اليمن؟

يطلق اسم "الشماليون" على اليمنيين المنحدرين من المحافظات التي كانت جزءا من الجمهورية العربية اليمنية التاريخية. وقد تم تقسيم اليمن بين الشمال الجمهوري والجنوبي الاشتراكي من سنة 1967 إلى سنة 1990. ويقطن نحو 45.000 نازح داخلي شمالي في عدن، وهم ينضافون إلى الآلاف من التجار والعاملين في قطاع الخدمات (المنظمة الدولية للهجرة 2019/08/2). ويتمتع التجار الشماليون بصيت واسع في زراعة المنتجات الطازجة وتجارة القات المتمركزة حول أسواق العروض في خور مكسر. وتحمل العديد من القوى الانفصالية الجنوبية مظالم قديمة ترجع إلى عملية توحيد اليمن التي طبعها العنف بين عامي 1990 و1994، حيث إن هذه القوات حرصت على اعتداءات عنيفة على أشخاص من أصل شمالي على مدى العقد الماضي. وفي الأونة الأخيرة، اتهمت قوات تحالف المجلس الانتقالي الجنوبي الشماليين في عدن بالتواطئ مع قوات الحوثيين.

نظرة عن السياق

انخفضت حدة النزوح وكثافة الصراع خلال الفترة من يونيو/حزيران إلى آب/أغسطس. إلا أن التشرذم السياسي المتزايد في البلاد، والمخاطر الطبيعية التي تطبعها، ونقص تمويل المساعدات تزيد من استنزاف قدرة التكيف لدى العديد من اليمنيين.

وقد شهدت المحافظات الجنوبية في اليمن أكبر ارتفاع في حدة الصراع. حيث أدى القتال بين المجلس الانتقالي الجنوبي والقوات الموالية لهادي (حلفاء بالاسم داخل التحالف الذي تقوده السعودية) في عدن وشبوة وأبين في آب/أغسطس وسبتمبر/أيلول 2019 إلى مقتل أو جرح 63 مدنيا، كما تسبب في وقت من الأوقات في حصار السكان في منازلهم لعدة أيام، وتسبب في الإضرار بالبنية التحتية المدنية -بما في ذلك المياه والخدمات الصحية -وفي تعطيل برامج المساعدات وطرده حكومة هادي إلى خارج عدن، عاصمتها المؤقتة (رويترز 2019/08/29) (المفوضية السامية لحقوق الإنسان 2019/09/10).

تعرض مطار عدن للإغلاق بشكل متقطع طوال شهري آب/أغسطس وسبتمبر/أيلول. وهو أحد المطارين الاثنتين اللذين لا يزالان يعملان في اليمن (بالإضافة إلى مطار سينون في حضرموت). ويعتبر هذا المطار بمثابة شريان حياة ذي أهمية قصوى بالنسبة لآلاف اليمنيين الذين يعتمدون على العلاج الطبي في الخارج (المجلس النرويجي للاجئين 2019/08/5، مناقشات مع الجهات الفاعلة التشغيلية).

وأدى الاقتتال والتحديات الإدارية أيضا إلى تعطيل ميناء عدن الذي يعد شريان الحياة الرئيسي للسلع الأساسية والمساعدات.

نظرة إلى توقعات مايو/أيار الماضي

طبقا للمخاوف التي عبرنا عنها في مايو/أيار 2019، ارتفع عدد الغارات الجوية في اليمن بشكل مطرد بين يونيو/حزيران وآب/أغسطس. ومع ذلك، وعلى عكس تحليلنا، فقد انخفض عدد الضحايا المدنيين بسبب الغارات الجوية في يونيو/حزيران ويوليو/تموز 2019. ويشير ذلك إلى أن أطراف النزاع استهدفت مناطق أقل كثافة سكانية أو أنها أولت عناية أكبر لتجنب إلحاق الأذى بالسكان المدنيين. كما انخفض عدد النازحين حديثا بشكل مطرد تمشيا مع انخفاض حدة العنف، على الرغم من استمرار النزوح في المناطق التي تصاعد فيها القتال (خاصة في عدن والحديدة). إلا أنه في أواخر آب/أغسطس وأوائل سبتمبر/أيلول، أصابت العديد من الغارات الجوية أهدافا مدنية، متسببة في أعداد كبيرة من الضحايا. كما اشتدت حدة الخطاب الأمريكي والسعودي ضد إيران، مما يهدد بدخول اليمن في صراع إقليمي أوسع (مشروع قدرات التقييم 2019/06). ومن المنتظر أن تبقى الغارات الجوية في المستقبل أهم المخاطر على المدنيين في اليمن.

وتمشيا مع المخاوف التي عبرنا عنها، فقد استمرت حالات الإصابة بالكوليرا في الارتفاع في المناطق المتضررة من الفيضانات (الحديدة، شبوة، تعز). إلا أن حالات الإصابة بالكوليرا ارتفعت أيضا في المناطق التي لم تتضرر من الفيضانات، مثل صعدة والمهرة، مما يدعو إلى الحاجة إلى فهم أعمق لأسباب الكوليرا في اليمن.

اشتبكت قوات المجلس الانتقالي الجنوبي مع أنصار حزب الإصلاح في تعز في آب/أغسطس. كما اصطدم المقاتلون المدعومون من الإمارات العربية المتحدة مع القوات المحلية في يونيو/حزيران في سقطرى -وهو أول حادث عنف سياسي تم الإبلاغ عنه في هذه الجزيرة منذ اندلاع النزاع الحالي (مشروع تحديد مواقع الصراعات المسلحة وبيانات الأحداث 2019/06/26).

واعتباراً من منتصف سبتمبر/أيلول، فشلت محادثات وقف إطلاق النار التي تقودها السعودية بين الحكومة والمجلس الانتقالي الجنوبي في التوصل إلى حل. وهناك خطر متوسط بإمكانية احتدام الصراع أو انتشاره إلى محافظات أخرى مثل حضرموت أو المهرة (تقرير مجلس الأمن 2019/08/31، ومشروع تحديد مواقع الصراعات المسلحة وبيانات الأحداث 2019/06/26، والجزيرة 2019/08/23، نظرة عامة على الأخطار -مشروع قدرات التقييم (قادم)).

استمر النزاع بين الحوثيين وقوات الحكوم المعترف بها دولياً على طول جميع الخطوط الأمامية الرئيسية -الضالع، وتعز، وحجة وعلى طول الحدود اليمنية-السعودية -طوال الفترة المشمولة بالتقرير، ولكن على مستوى أقل مما كان عليه خلال النصف الأول من عام 2019.

وقد استفاد تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية وتنظيم الدولة الإسلامية من فراغ السلطة في الجنوب وكثفا من هجماتها ضد القوات الموالية لهادي وقوات المجلس الانتقالي الجنوبي في عدن وأبين والبيضاء. ومن المتوقع أن يحد العنف السياسي من قبل الجماعات المسلحة من غير الدول نتيجة للوضع السياسي في الجنوب (مكتب المبعوث الخاص للأمم المتحدة لليمن 2019/08/20).

كشفت الصراع في الجنوب عن تصدعات في التحالف السعودي-الإماراتي. ففي 29 آب/أغسطس، نفذت الإمارات سلسلة من الغارات الجوية على القوات المدعومة من السعودية في عدن وأبين، أدت إلى مقتل وجرح نحو 70 مدنياً (CNA 30/08/2019، رويترز 2019/08/29).

كما واصلت قوات الحوثيين هجماتها عبر الحدود على المملكة العربية السعودية مستهدفة البنية التحتية والمواقع العسكرية الحيوية باستخدام الطائرات بدون طيار والصواريخ وكذا المواجهات الحدودية على كل من مناطق عسير وجازان ونجران. وردّ التحالف الذي تقوده السعودية في البداية بضربات جوية مكثفة، لا سيما على صنعاء وصعدة، مما أسفر عن خسائر كبيرة في صفوف المدنيين (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية 2019/07/30). وقد تراجعت كثافة الغارات الجوية قليلاً في يوليو/حزيران. إلا أن السعودية والولايات المتحدة الأمريكية شددتا من لهجهما بشأن العلاقة التي يشتهب أنها تربط بين الحوثيين وإيران، مما ضاعف من خطر حدوث أزمة إقليمية (ICG 2019/07/18، مشرق قدرات التقييم 2016/06).

وقد أدت سيطرة المجلس الانتقالي الجنوبي على الجنوب، والانقسامات بين المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة إلى تصدع اتفاقية ستوكهولم. لم يشارك المجلس الانتقالي الجنوبي في المفاوضات، ومن غير الواضح إلى أي مدى سيعتبر نفسه ملزماً بشروطها (ICG 2019/08/30).

أفادت تقارير للأمم المتحدة عن انتهاكات متكررة لوقف إطلاق النار في الحديدة بين يونيو/حزيران وأغسطس/آب، فقد اندلع القتال في هذه المحافظة في يونيو/حزيران بين قوات التحالف بقيادة السعودية وقوات الحوثيين (تقرير مجلس الأمن 2019/08/31).

أضرت الأمطار الغزيرة والفيضانات المفاجئة بين شهري يونيو/حزيران وآب/أغسطس بأكثر من 130 ألف شخص في جميع أنحاء البلاد، وألحقت أضراراً بالبنية التحتية وبسبل العيش (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية 2019/08/28، المفوضية 2019/06، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية 2019/08/19).

وواجه المجتمع الإنساني حواجز بيروقراطية وعملية. ففي شهر مايو/أيار، علق برنامج الأغذية العالمي مساعداته الغذائية في صنعاء لمدة شهرين بسبب القيود المفروضة على الوصول والمخاوف بشأن تحويل وجهه المساعدات.

ظلت الاستجابة الإنسانية التي تقودها الأمم المتحدة تعاني من نقص شديد في التمويل مع توفر 44٪ فقط من التعهدات إلى تمم آب/أغسطس (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية 2019/08/28). حيث أثر نقص التمويل على جميع القطاعات. وحدت البرامج المرتبطة بالصحة والتغذية والمياه والصرف الصحي من عملياتها، فيما تعرضت المساعدات الغذائية الطارئة إلى الخطر. ومن بين الـ 34 برنامجاً إنسانياً رئيسياً تابعا للأمم المتحدة في اليمن، هناك ثلاثة برامج فقط تم تمويلها للعام بأكمله. وقد يتعرض حوالي 20 برنامجاً منقذاً للحياة لخطر الإغلاق في سبتمبر/أيلول وأكتوبر/تشرين الأول ما لم يتم تلقي التمويل (HC 21/08/2019). وقدمت الإمارات العربية المتحدة 200 مليون دولار في منتصف سبتمبر/أيلول، فيما وعدت المملكة العربية السعودية بتحويل تعهداتها البالغ 500 مليون دولار، ولكن يبقى من غير الواضح ما إذا كان الفاعلون في المجال الإنساني سيتمكنون من حشد الأموال بسرعة بسبب القيود البيروقراطية في البلاد (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية 2019/09/16).

توجهات النزاع

استمر الصراع في جميع أنحاء البلاد خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ولكن بكثافة أقل من النصف الأول من عام 2019. إذ انخفض عدد الضحايا المدنيين بنسبة 37٪، من 1129 في الفترة بين مارس/آذار ومايو/أيار إلى 713 في الفترة بين يونيو/حزيران وأب/أغسطس. غير أن عدد الضحايا المدنيين أخذ يتزايد في آب/أغسطس بسبب القتال في عدن والحديدة (2019/09/3 CIMP).

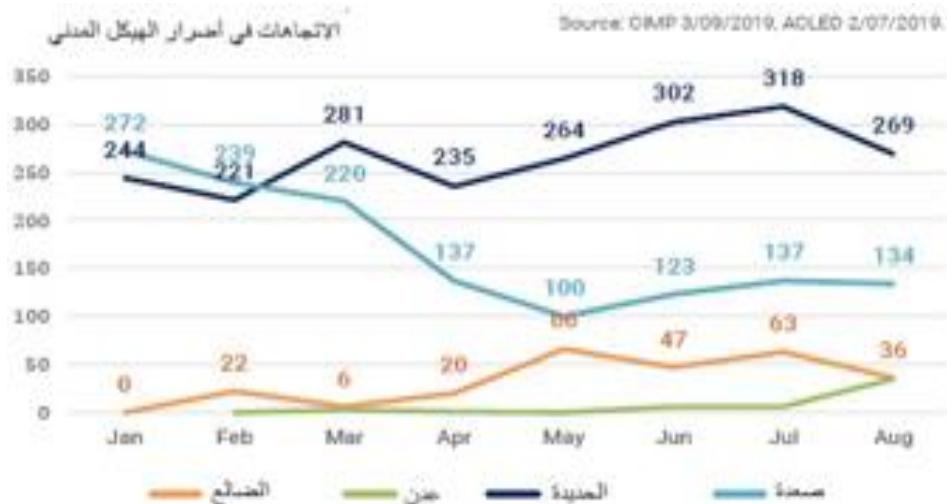
وظلت محافظة الحديدة تسجل أعلى مستويات من الضحايا في صفوف المدنيين، حيث تمثل أكثر من 30٪ من جميع الإصابات المبلغ عنها في كافة أنحاء البلاد. وفي يونيو/حزيران، أدى القتال في مناطق الأهالي والتحتية وحيس في الحديدة إلى ارتفاع عدد الضحايا المدنيين بنسبة 84٪ مقارنة بالشهر السابق. وقد سقط معظم الضحايا ووقعت أغلب الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية المدنية بسبب القصف، حيث انخفض العنف المباشر بالأسلحة مقارنة بالنصف الأول من عام 2019 (2019/09/3 CIMP)، مشروع تحديد مواقع الصراعات المسلحة وبيانات الأحداث (2019/07/2).

أسفر القتال بين المجلس الانتقالي الجنوبي والحكومة اليمنية في آب/أغسطس وسبتمبر/أيلول في عدن وشبوة وأبين عن سقوط نحو 400 ضحية، بما في ذلك أكثر من 50 حالة وفاة. وأصيب خلال هذا القتال 63 ضحية من المدنيين (المفوضية 2019/09/10). وقد حوَصر المدنيون في مناطق القتال النشط، لا سيما في مقاطعة كريتر، حيث لم يتمكنوا من الوصول إلى الخدمات الأساسية والغذاء والمياه (المجلس النرويجي للاجئين 2019/08/9، الأمم المتحدة 2019/08/11، الأمم المتحدة 2019/08/29، CIMP 2019/09/3). ومثلت مناطق كريتر والمعلا ودار سعد وخور مكسر والبريقة في عدن، إضافة إلى زنجبار في أبين وعتق في شبوة أكثر المناطق تضررا من النزاع.

تأثرت تعز والجوف وحجة وصعدة أيضا بسبب الاشتباكات العنيفة بين يونيو/حزيران وأب/أغسطس. إلا أن مستوى تأثر المدنيين في هذه المحافظات بقي أدنى بكثير أو على مستويات مماثلة للفترة بين مارس/آذار ومايو/أيار (2019/09/3 CIMP). وفي الوقت الحالي، توقفت معظم خطوط المواجهة بين الحوثيين والقوات المناهضة لهم، إذ لم يبلغ في النصف الثاني من عام 2019 إلا على تغيير ضئيل في السيطرة على الأراضي.

تراجع مستوى الخسائر في صفوف المدنيين في الفترة بين يونيو/حزيران وأب/أغسطس، لكن الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية المدنية ارتفعت، وخاصة في الحديدة (بين أبريل/نيسان ويوليو/تموز) وعدن (آب/أغسطس). 79٪ من المباني المتضررة كانت عبارة عن منازل مدنية (2019/09/3 CIMP).

استمرت الأحداث المؤدية إلى إصابات جماعية في التأثير على البنية التحتية المدنية، وخاصة الأسواق ومستوطنات النازحين داخليا والخدمات الصحية. وأسفر هجوم على السوق في منطقة قطابر (صعدة) في يوليو/تموز عن سقوط 40 ضحية من المدنيين. وفي فاتح سبتمبر/أيلول، أدت غارة جوية استهدفت مبنى جامعي كان يستخدم كمركز اعتقال في محافظة ذمار إلى مقتل ما يقرب من 130 محتجزا، وهي الهجمة الجوية الأكثر دموية منذ أكتوبر/تشرين الأول 2016. وانخفض العدد الإجمالي للأحداث التي أسفرت عن 10



ضحايا مدنيين أو أكثر، حيث تراجع إلى 7 أحداث و 123 ضحية بين يونيو/حزيران وأب/أغسطس، مقارنة مع 18 حدثا و 511 ضحية بين مارس/آذار ومايو/أيار، (CIMP 2019/09/3، مشروع اليمن للبيانات 2019/09/2).

بعد الانخفاض المطرد في النصف الأول من عام 2019، ارتفع عدد الغارات الجوية للتحالف الذي تقوده السعودية في يونيو/حزيران، ويرجع ذلك في الغالب إلى الغارات الجوية الانتقامية على صعدة وصنعاء. غير أن عدد الإصابات في صفوف المدنيين بسبب الغارات الجوية عرف انخفاضا كبيرا، حيث تراجع من 93 ضحية في المتوسط شهريا في الفترة بين يناير/كانون الثاني ومايو/أيار إلى حوالي 30 ضحية تم الإبلاغ عنها على التوالي في يونيو/حزيران ويوليو/تموز - وهو أدنى رقم في شهر واحد منذ بداية الحرب الجوية في مارس/آذار 2015 (مشروع اليمن للبيانات 2019/07، أطباء بلا حدود 2019/08/27).

وتسبب القصف في 54٪ من الإصابات بين المدنيين في الفترة بين يونيو/حزيران وأب/أغسطس 2019. وقد تم الإبلاغ عن إصابة 386 ضحية مدنية جراء القصف في الفترة بين يونيو/حزيران وأب/أغسطس، مقارنة مع 290 في مارس/آذار-مايو/أيار.

ارتفعت الحوادث المرتبطة بالذخائر المتفجرة (الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة والعبوات الناسفة) بشكل كبير في الأشهر الستة الأولى من عام 2019، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2018. وسُجّلت زيادة بنسبة 115٪ في عدد الحوادث المرتبطة بالذخائر المتفجرة (57 بين يناير/كانون الثاني ويونيو/حزيران 2019، و 123 بين يناير/كانون الثاني ويونيو/حزيران 2019) وزيادة بنسبة 90٪ في الإصابات بين المدنيين (من 174 بين يناير/كانون الثاني ويونيو/حزيران 2018، إلى 332 بين يناير/كانون الثاني ويونيو/حزيران 2019) (2019/08 CIMP).

وشكلت تعز والحديدة ما يقرب من 50 ٪ من جميع حالات النزوح الجديدة في جميع أنحاء البلاد بين يونيو/حزيران وأب/أغسطس. وتم تهجير 2900 أسرة (17.500 شخص) في تعز وتهجير أكثر من 2320 أسرة (14.000 نازح) في الحديدة، معظمها بسبب النزاع (المنظمة الدولية للهجرة 2019/08/17).

هُجّر نحو 1200 أسرة (7.200 فرد) من عدن وأبين وشبوة اعتباراً من 24 آب/أغسطس بسبب الصراع. ونزحت 1096 أسرة من عدن، بزيادة قدرها 3815 ٪ في الفترة بين مارس/آذار ومايو/أيار (المنظمة الدولية للهجرة 2019/08/24). وقد اتجه معظم النازحين إلى تعز (مناطق جبل الحبشي، والشمايتين، ومقبنه).

تسببت الفيضانات في نزوح جديد في منطقة المخا وتعز (200 أسرة أو 1200 نازح في يونيو/حزيران) ومنطقة مرخة السفلى في شبوة (165 أسرة أو ما يصل إلى ألف نازح في يوليو/حزيران)، ومنطقة الزيدية في الحديدة (85 أسرة أو أكثر من 500 من النازحين داخليا في آب/أغسطس (المنظمة الدولية للهجرة 2019/08/23)).

الوصول

أبلغ الشركاء في المجال الإنساني عن 299 حادث وصول في شهري يونيو/حزيران ويوليو/تموز في 109 مناطق في 19 محافظة، وذلك مقارنة مع 375 حادث في أبريل/نيسان ومايو/أيار (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية 2019/07/06). غير أن عدد الأشخاص المحتاجين المتأثرين بصعوبة الوصول ارتفع بأكثر من 20٪ ليصل إلى 4.9 مليون شخص. وقد شكلت القيود المفروضة على حركة العاملين في المجال الإنساني أو على البضائع، والتدخل في تنفيذ الأنشطة الإنسانية أهم المعوقات أمام الوصول (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية يونيو/حزيران-يوليو/تموز 2019).

تدهورت إمكانية وصول السكان المتضررين إلى الخدمات والمساعدة في المناطق المتأثرة بالصراع والفيضانات. ففي عدن، أدى القتال إلى تعطيل خدمات المياه بشكل مؤقت ومنع ما يصل إلى مليون شخص من الوصول إلى الأسواق والمستشفيات والمدارس وغيرها من الخدمات الأساسية لعدة أيام في آب/أغسطس وسبتمبر/أيلول 2019. ووجد المدنيون والعاملون في المجال الإنساني أنفسهم محاصرين في مناطق القتال، غير قادرين على الانتقال إلى مواقع أكثر أماناً (المجلس النرويجي للاجئين 2019/08/9).

اضطرت الوكالات الإنسانية إلى تعليق العمليات بشكل مؤقت في جنوب اليمن بسبب العنف والاعتقالات التعسفية وإغلاق الطرق والنزوح القسري. واستطاع معظمها استئناف العمليات بعد تراجع القتال. غير أن العاملين في المجال الإنساني في عدن من أصل شمالي (والذين يشكلون جزءاً رئيسياً من عمليات الاستجابة الدولية) يواجهون تحديات التحرك بحرية بسبب الخوف أو الاحتجاز أو الانتقام عند نقاط التفتيش. ومن شأن الإغلاق الطويل الأمد لمطار أو ميناء عدن (أكثر من أسبوعين أو ثلاثة أسابيع) أن يؤثر بشكل كبير على العمليات الإنسانية

اتجاهات النزوح -2019 (حسب المحافظة المضيفة)



Source: IOM Rapid Displacement Tracking 1/02/2019 to 31/08/2019.

انخفض عدد العائلات النازحة حديثاً بأكثر من 67٪ في الفترة من يونيو/حزيران إلى آب/أغسطس مقارنة مع الفترة الممتدة من مارس/آذار إلى مايو/أيار. ومع ذلك، تم تهجير 10.800 عائلة (حوالي 65.000 شخص) بين يونيو/حزيران وأب/أغسطس بشكل رئيسي نحو محافظات تعز والحديدة والضالع أو داخل هذه المحافظات.

من خلال إعاقه حركة الموظفين والإمدادات (لجنة الإنقاذ الدولية 2019/08/9 المجموعة اللوجستية
2019/08/26 مناقشات مشروع قدرات التقييم مع الجهات الفاعلة التشغيلية).

بتقلبات العملة لأن مجموعة صغيرة من المستوردين تهيمن على السوق (على سبيل المثال،
بهيمن أحمد العيسى على واردات الوقود في الجنوب).

ويؤدي نقص الوقود باستمرار إلى اندلاع الاحتجاجات، وتخضع الواردات بشكل كبير إلى
التدخل الحكومي. فعلى سبيل المثال، تدخلت الإمارات العربية المتحدة لتسليم 30.000 طن
من الوقود كانت عالقة قبالة ميناء عدن في 22 آب/أغسطس 2019 في أعقاب
الاضطرابات الشعبية (مسببات عدم استقرار العملة -أكتوبر/نشرين الأول 2019، مركز صنعاء 2019/09/4،
Policy Digest 5 / 08/2019 International).

أثر القتال في عدن على المطار والميناء، مما أدى إلى فرض قيود مؤقتة على الواردات
التجارية والإنسانية وإلى الحد من الوصول إلى الخدمات الطبية بالنسبة لليمنيين الذين
يحتاجون إلى السفر إلى الخارج للوصول إلى الخدمات الطبية (يبعد مطار سيئون، وهو
المطار البديل الموجود في حضرموت، بأكثر من 24 ساعة بالسيارة على طرق في حالة
سيئة انطلاقاً من صنعاء). وقد تعرض المطار للإغلاق بشكل متقطع أمام حركة الملاحة
التجارية بسبب النزاع وتغيير خطوط المواجهة الأمامية للصراع. واستمر إلغاء وتأخير
الرحلات الجوية التجارية والإنسانية اعتباراً من أوائل سبتمبر/أيلول (مناقشات مع الجهات التشغيلية،
مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية 2019/07/06، المجلس النرويجي للاجئين 2019/08/9).

أدى القتال إلى تغيير الإدارة وإلى الإغلاق المؤقت لميناء عدن. وقد تسبب ذلك في حدوث
مشاكل مرتبطة بإرساء للسفن متسبباً في تأخير الواردات وخلق تحديات إدارية ولوجستية،
مسهمة بذلك في نقص الوقود في عدن.

تحسّن الوصول المادي في شمال البلاد في عام 2019، حيث أصبح الوصول إلى الطرق
المحيطة بالعاصمة صنعاء أسهل مما كان عليه في السنوات السابقة (المجموعة اللوجستية
2019/08/07). واستأنف برنامج الأغذية العالمي توزيع الأغذية في صنعاء بعد تعليق لمدة
شهرين (برنامج الأغذية العالمي 2019/08/9).

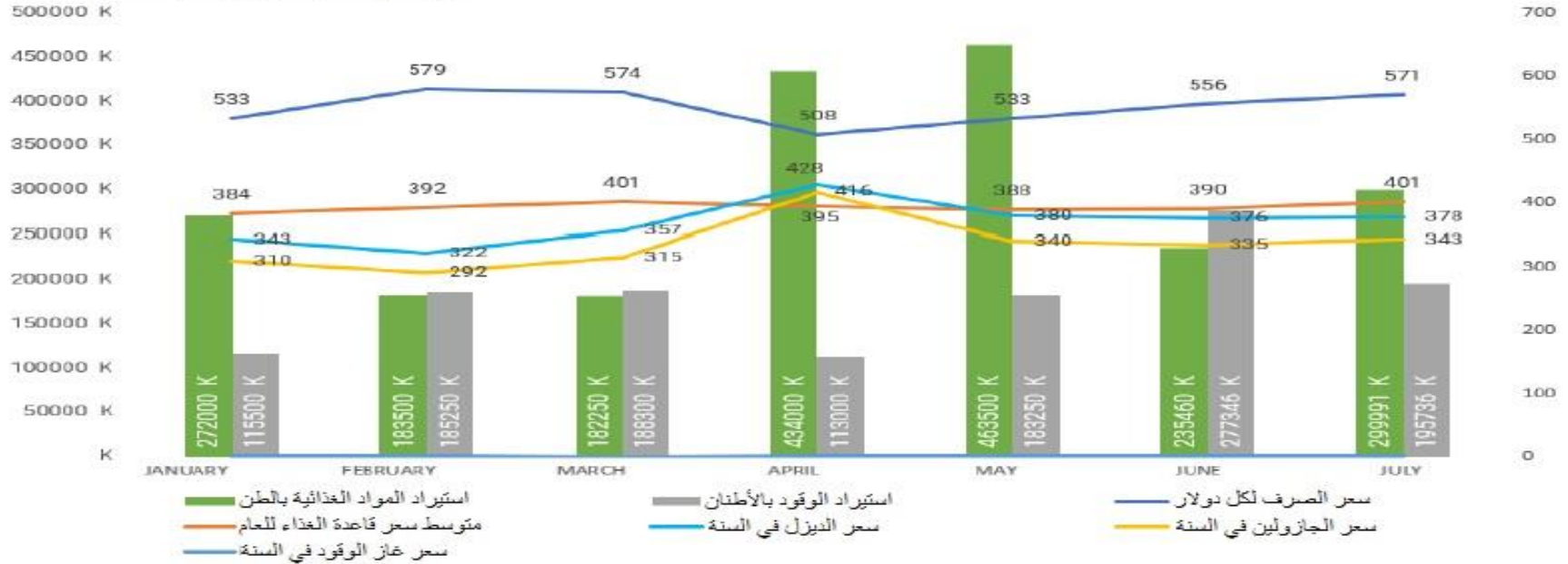
إلا أن تأخر السلطات الطويل في إعطاء موافقتها على المشاريع استمر في عرقلة الاستجابة
الإنسانية. واعتباراً من 31 آب/أغسطس، بقي 66 مشروعاً من مشاريع المنظمات غير
الحكومية معلقاً إما بشكل جزئي أو كلي، لأن السلطات لم توافق على بعض الاتفاقيات
الفرعية. ووصل متوسط التأخير إلى أكثر من 100 يوم من تاريخ تقديم الاتفاقيات الفرعية
إلى السلطات (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية 2019/07/06).

التوجهات الاجتماعية والاقتصادية

أصبحت أسعار السلع الأساسية أقل تقلباً بين يونيو/حزيران وآب/أغسطس 2019، بعد
ارتفاع الأسعار في أبريل/نيسان 2019 وسبتمبر/أيلول 2018. غير أن المنافسة
الاقتصادية بين الجهات الفاعلة السياسية اليمنية المقسمة أو التأخيرات والقيود في ميناء عدن
قد تؤدي إلى ارتفاع سريع في الأسعار وإلى انعدام الأمن الغذائي.

ونظراً لاعتماد اليمن بشكل كبير جداً على الواردات، فإن انخفاض قيمة الريال اليمني ينعكس
بشكل شبه مباشر على ارتفاع الأسعار على المستهلكين. وترتبط أسعار الوقود بصفة أقل

استيراد المواد الغذائية / الوقود وأسعارها بأسعار الصرف



Source: WFP VAM 17/09/2019, UNVIM 17/09/2019.

اليمني في التدهور بشكل مطرد خلال الأشهر الستة المقبلة، إذ قد يصل مرة أخرى إلى أدنى مستوى يقدر بـ 900 ريال يمني للدولار الأمريكي (مقابلة 590 ريال للدولار) (مسببات عدم استقرار العملة - أكتوبر/تشرين الأول 2019).

في يونيو/حزيران 2019، أعلنت الحكومة اليمنية عن تدابير جديدة للسيطرة على واردات الوقود من خلال المرسوم رقم 49. وكانت المشاحنات الاقتصادية بين الحكومة اليمنية والحوثيين حول واردات الوقود (من خلال المرسوم 75) قد أدت إلى ارتفاع الأسعار ونقص الوقود في أبريل/نيسان 2019. وإذا سعت الحكومة إلى تطبيق المرسوم 49 عبر حصار بحري من قبل التحالف الذي تقوده السعودية، فقد نشهد استمرار نقص الوقود وارتفاع أسعاره بشكل كبير، مما يؤثر على القدرة الشرائية للأسر وكذا على المياه والخدمات الصحية (مركز صنعاء 05/08/2019، مشروع قدرات التقييم 08/07/2019).

وبعد فترتين قصيرتين من القتال العنيف في أب/أغسطس وسبتمبر/أيلول 2019، أعيد فتح معظم المتاجر في عدن. إلا أن معظم الشركات المملوكة لأشخاص من أصل شمالي بقيت مغلقة، إما لأن أصحابها لم يعودوا إلى بيوتهم منذ إجازات العيد، أو لأنهم يخشون السفر بسبب الاعتقالات والقتل الانتقامي (مناقشات مشروع قدرات التقييم مع الجهات الفاعلة التشغيلية).

ويقاوم استحواد المجلس الانتقالي الجنوبي على عدن من خطر المنافسة الاقتصادية التي من شأنها رفع أسعار السلع الأساسية. حيث ارتفع تداول أسعار العملات في عدن بحوالي 10 إلى 15 ريال مقارنة مع الشمال في أب/أغسطس، وذلك أساساً بسبب المخاوف من عدم استمرار الحكومة اليمنية في دفع الرواتب وتمويل الواردات. وأرسلت المملكة العربية السعودية قوات خاصة لحماية البنك المركزي أثناء القتال في أب/أغسطس وضخت مبالغ إضافية في حساب البنك المركزي. وبادرت حكومة هادي إلى طمأنة الأسواق بأن البنك المركزي سيواصل تمويل الواردات. ومع ذلك، فإذا قررت الحكومة اليمنية استخدام الأدوات الاقتصادية للضغط على المجلس الانتقالي الجنوبي - لا سيما من خلال سيطرتها على الواردات عبر اللجنة الاقتصادية - فإن النقص الناتج وارتفاع التكاليف قد يعطلان إنتاج الكهرباء والخدمات ويتسببان في ارتفاع أسعار السلع الأساسية (مركز صنعاء 04/09/2019، مراقبة مشروع قدرات التقييم لوسائل التواصل الاجتماعي، Forex King و Telegram).

لعب ضخ المملكة العربية السعودية لقروض ومنح قدرها 2.2 مليار دولار إلى البنك المركزي اليمني من أجل دفع الرواتب وتمويل الواردات في نوفمبر/تشرين الثاني 2018 دوراً رئيسياً في تثبيت العملة (التي ارتفعت بما يزيد عن 850 ريال للدولار في سبتمبر/أيلول 2018 بسبب مضاربات العملة التي كان يقوم بها مستوردو الوقود). وفي غياب التمويل التحفيزي المستمر من طرف العربية السعودية، فمن المرجح أن يستمر الريال

إلى متى ستتمكن الأنظمة المحلية من توفير حماية مؤقتة ضد التراجع الاقتصادي الحاد (مسيبات عدم استقرار العملة - أكتوبر/تشرين الثاني 2019).

شهد شهر رمضان (مايو/أيار) وعيد الأضحى (آب/أغسطس) تحسنا مؤقتا في الأمن الغذائي، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى الشبكات الخيرية المحلية وزيادة التبرعات من قبل يميني الشتات. إلا أنه سرعان ما عاد انعدام الأمن الغذائي إلى المستويات السابقة بعد انقضاء شهر رمضان. وعلى غرار الربع السابق، استمر تسجيل مستويات عالية من الاستهلاك غير الكافي للأغذية (بلغت ذروتها في أكثر من 50% من الأسر) في كل من الجوف والضلع والبيضاء. كما سُجل استهلاك غذائي غير كاف في يوليو/حزيران 2019 لدى أزيد من 50% من الأسر في مأرب (برنامج الأغذية العالمي، 48، 47، 46، 45).

التأثير الإنساني

على الرغم من انخفاض حدة النزاع والتهجير في الفترة من يونيو/حزيران إلى آب/أغسطس مقارنة بالأشهر الخمسة الأولى من عام 2019، استمرت النزاعات والفيضانات والتهجير الاجتماعي للفئات الضعيفة في توليد احتياجات إنسانية. وتتمثل أهم الاحتياجات في الوصول إلى المرافق الصحية والصرف الصحي، وحماية الفئات المهمشة والمدنيين المتضررين من النزاع، والغذاء والماء والأدوية والمأوى والمواد غير الغذائية والدعم المالي للنازحين بسبب الفيضانات (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدات الإنسانية 2019/08/29، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية 2019/08/29، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين 2019/06/30).

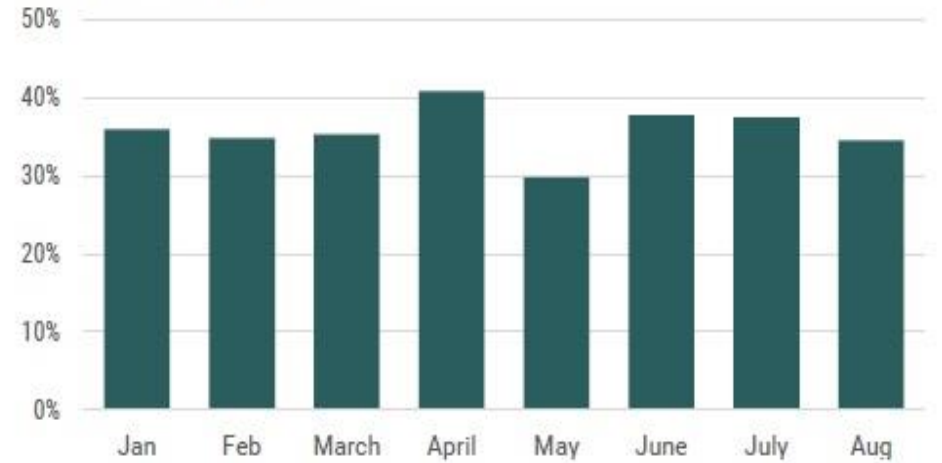
وتتمثل الفئات الأكثر ضعفا في الأشخاص النازحين داخليا الذين يعيشون في مستوطنات غير رسمية في المناطق المتأثرة بالفيضانات، والمجموعات المهمشة مثل المهمشين، واللاجئين والمهاجرين، و"الشماليين" - وخاصة النازحين داخليا الذين يعيشون في مناطق الصراع في الجنوب مثل عدن.

الحماية: فاقم النزاع في عدن والمحافظات الأخرى في الجنوب من المخاوف المتعلقة بحماية الأشخاص من أصول شمالية المقيمون في الجنوب. فمنذ 2 آب/أغسطس 2019، تعرض "الشماليون" لعمليات القتل المستهدف، والاعتقال، والاحتجاز، والاعتداء البدني واللفظي، والاستيلاء على الأغراض الشخصية الثمينة، والإغلاق القسري للأعمال التجارية والترحيل من قبل القوات المتحالفة مع المجلس الانتقالي الجنوبي. وفي الفترة بين 2 و4 آب/أغسطس 2019، تم ترحيل 2.400 شخص من منطقة عدن وطور الباحة في لحج بالقوة، واستمرت فيما بعد عمليات الترحيل على نطاق أضيق. وفي 19 آب/أغسطس، ورد أن 3.800 شخص قد فروا إلى تعز ولحج وغيرها من المحافظات في الشمال (مكتب تنسيق المساعدات الإنسانية 2019/08/28). ويقال إن أولئك الذي بقوا يخشون للغاية من مغادرة منازلهم للعمل أو الوصول إلى السلع والخدمات الأساسية مثل الغذاء والماء والوقود والخدمات الصحية والمساعدات.

وقد تؤدي الاضطرابات في ميناء عدن إلى دفع الأسعار إلى الارتفاع والمساهمة في نقص الموارد. ويعد هذا الميناء، الذي يقع في منطقة الشيخ عثمان، نقطة دخول حيوية للواردات الإنسانية والتجارية. وتصل قدرته إلى 100 ألف طن من المواد غير الغذائية (أكثر من 50% من إجمالي طاقة اليمن)، و80.000 طن من الأغذية (16% من إجمالي طاقة اليمن)، و50.000 طن من الوقود (25% من طاقة اليمن).

ومن شأن الإضرار بالميناء أو إغلاقه أن يعطل بشكل كبير الواردات والبضائع الإنسانية. وسيؤدي ذلك إلى نقص في الحصول على الغذاء والوقود والدواء لتسعة ملايين شخص يعيشون في جنوب البلاد (30% من سكان اليمن) (مشروع قدرات التقييم 2019/08/16).

الأسر التي لديها استهلاك غذائي غير كاف



عرف انعدام الأمن الغذائي استقرارا بين يونيو/حزيران وآب/أغسطس 2018، لكن أسعار السلع الأساسية بقيت مرتفعة. فقد تضاعفت تكلفة سلة الإنفاق الدنيا للبقاء على قيد الحياة (الغذاء والماء والمواد الأساسية غير الغذائية) أربعة أضعاف من فبراير/شباط 2015 إلى أوائل نوفمبر/تشرين الأول 2018 (من 17.838 إلى 75.000 ريال عماني)، بينما اختفت الوظائف. وقد ساعد ضخ الأموال من قبل السعودية، وكذا التنظيم الاقتصادي الأفضل من قبل الجانبين منذ نوفمبر/تشرين الأول 2018 على استقرار الأسعار. إلا أن أسعار السلع الأساسية تبقى أعلى مما تستطيع معظم الأسر اليمنية تحمله على نحو مستدام. وتوفر آليات التكيف المحلية في اليمن -شبكات واسعة وقوية للدعم الأسري والقبلي، وتاريخ غني من مساعدة المحتاجين -بعض الحماية ضد الآثار السيئة لارتفاع الأسعار. لكن من غير الواضح

وأفادت الجهات الفاعلة الإنسانية أن "الشماليين"، وخاصة النازحين داخليا، يعانون من صدمة نفسية وعقلية بسبب مناخ الخوف والعنف (مجموعة بيانات المنظمة الدولية للهجرة DTM 2019/07/31، مناقشات مشروع قدرات التقييم مع الجهات الفاعلة التشغيلية في اليمن). وفي الوقت الحالي، تؤثر القيود المفروضة على الحركة بشكل رئيسي على الرجال لأنهم أكثر عرضة للترحيل أو الاحتجاز قسرا. ونتيجة لذلك، فقد وردت تقارير عن اضطراب النساء للسفر وهدهن للوصول إلى الخدمات، مما يزيد من خطر تعرضهن للعنف القائم على نوع الجنس على الطريق أو عند نقاط التفتيش. وأفادت تقارير بأن بعض الأسر لم تتمكن من الوصول إلى حصصها النقدية لأن رب الأسرة لم يستطع الذهاب إلى نقطة توزيع الحصص النقدية. (مناقشات مشروع قدرات التقييم مع الجهات الفاعلة التشغيلية في اليمن).

الصراع: اندلع القتال في الجنوب في المناطق المكتظة بالسكان والتي كان من الصعب على المدنيين الفرار منها. وقد أدى ذلك إلى إصابة ما يصل إلى 400 ضحية، بما في ذلك أكثر من 50 حالة وفاة (نصفهم من المدنيين). وكان غالبية الضحايا أعضاء في مجموعات عسكرية، لكن 63 مدنيا قتلوا (25) أو جرحوا (28) في القتال (المفوضية 2019/09/10). كما حوصر المدنيون لعدة أيام في منازلهم بسبب القتال، ولا سيما في منطقة كريتر، ولم يتمكنوا من الوصول إلى الخدمات الأساسية والغذاء والمياه لعدة أيام في كل مرة (المجلس الترويحي للاجئين 2019/08/9، الأمم المتحدة 2019/08/11، الأمم المتحدة 2019/08/29، CIMP 2019/09/3). وتسبب القصف في تدمير خزانات المياه الرئيسية، مما عطل بشكل مؤقت الوصول إلى مياه الشرب المأمونة في عدن لعدة أيام. فيما أبلغت المستشفيات المحلية عن اكتظاظ ونقص الإمدادات بسبب تدفق المصابين بجروح مرتبطة بالنزاع (الوكالة الأمريكية للتنمية 2019/08/29).

الفيضانات: تسببت الفيضانات في نزوح جديد في منطقة المخا في محافظة تعز (200 أسرة أو 1200 نازح في يونيو/حزيران) ومنطقة مرخة السفلى في شبوة (165 أسرة أو ما يصل إلى ألف نازح في يوليو/حزيران)، ومنطقة الزيدية في محافظة الحديدة (85 أسرة أو أكثر من 500 من النازحين داخليا في آب/أغسطس (المنظمة الدولية للهجرة 2019/08/23).

وشكل النازحون داخليا الذين يقيمون في مستوطنات غير رسمية، والمجمعات المضيفة الواقعة في المناطق المعرضة للفيضانات الفئات الأكثر عرضة للخطر لأن منازلهم المؤقتة لم تكن قادرة على تحمل الظروف الجوية القاسية.

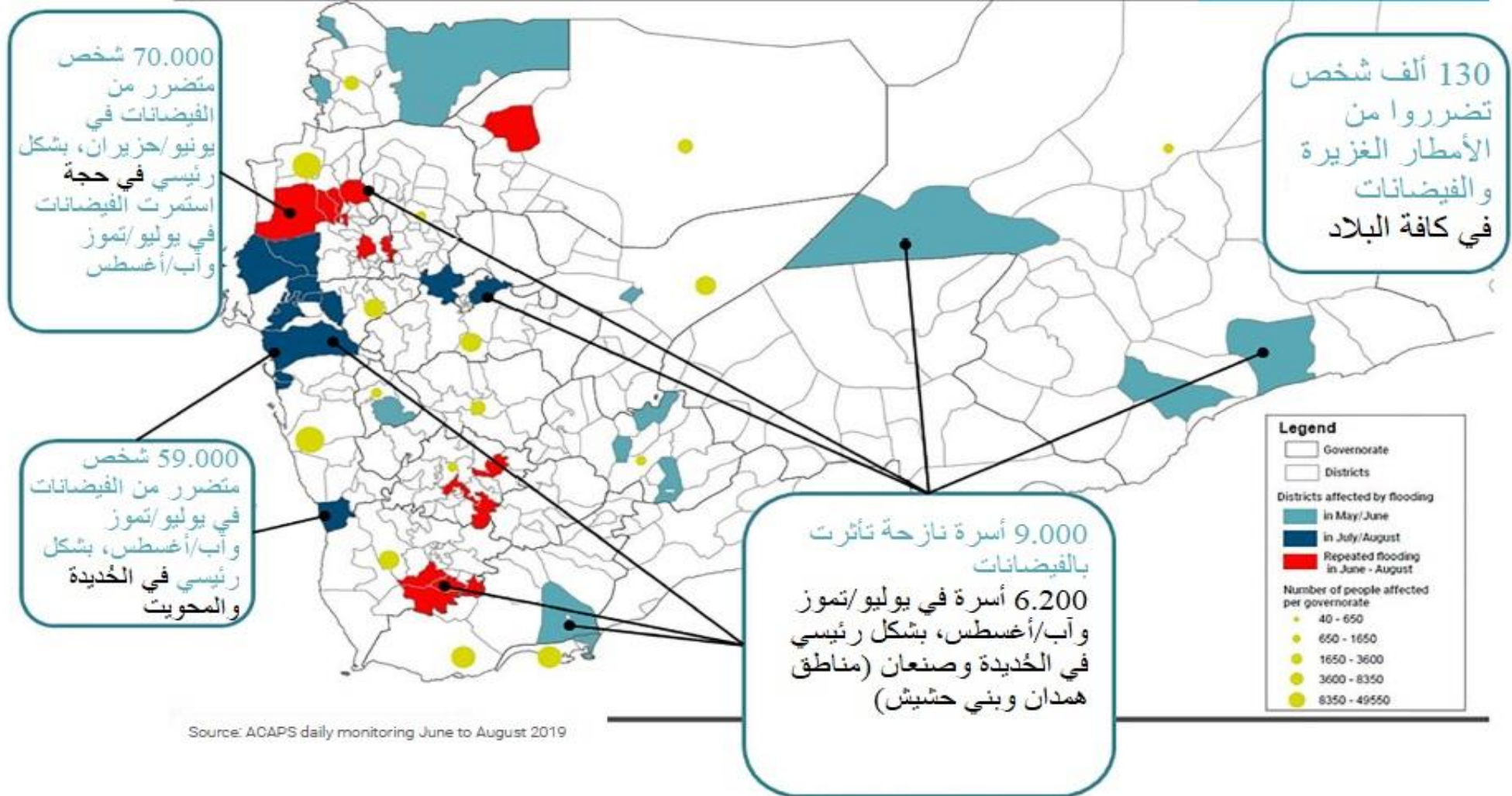
في الحديدة، تسببت الفيضانات في تدمير الملاجئ أو إتلاف المواد الغذائية أو تعطيل الوصول إلى مياه الشرب المأمونة لأكثر من 7.900 أسرة (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية 2019/09/28). كما تسببت الفيضانات في أضرار جسيمة للمرافق الصحية ومرافق الصرف الصحي في العديد من مواقع الأشخاص النازحين داخليا وشبكات المياه. وقد أدى ذلك إلى زيادة الحاجة إلى نقل المياه بالشاحنات وأقراص الكلور وحاويات المياه. ويمكن للمياه الراكدة

في الحديدة، تسببت الفيضانات في تدمير الملاجئ أو إتلاف المواد الغذائية أو تعطيل الوصول إلى مياه الشرب المأمونة لأكثر من 7.900 أسرة (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية 2019/09/28). كما تسببت الفيضانات في أضرار جسيمة للمرافق الصحية ومرافق الصرف الصحي في العديد من مواقع الأشخاص النازحين داخليا وشبكات المياه. وقد أدى ذلك إلى زيادة الحاجة إلى نقل المياه بالشاحنات وأقراص الكلور وحاويات المياه. ويمكن للمياه الراكدة

وكان للفيضانات أيضا تأثير كبير على الأشخاص الذين يعيشون في مستوطنات النازحين داخليا الموجودة على الساحل الغربي. ويعتبر الأشخاص الذين يعيشون في مستوطنات النازحين داخليا (30% من النازحين، أو 1.2 مليون شخص) عرضة لظروف الطقس القاسية بسبب الموصفات القياسية الرديئة في المساكن. كما يتم دفع مواقع النازحين داخليا أكثر فأكثر نحو الأراضي الهامشية. وفي يونيو/حزيران ويوليو/تموز وآب/أغسطس، تأثرت 9.000 أسرة من النازحين داخليا بالفيضانات والأمطار الغزيرة والعواصف القوية. وشمل ذلك 6.200 أسرة في شهري يوليو/تموز وآب/أغسطس، معظمهم في الحديدة وصنعاء (مناطق همدان وبني حشيش) وأكثر من 3.000 أسرة في أوائل يونيو/حزيران في عدن ولحج وتعز وحجة وحضرموت (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية 2019/08/27، أوتشا 2019/06/11). كما تضررت العديد من مواقع النازحين في محافظات الجوف والمحويت وعمران وذمار وآب. واضطر العديد من النازحين داخليا إلى البحث عن مأوى في المباني العامة، بما في ذلك المدارس، أو لدى الأقارب.

الكوليرا: بشكل عام، استقر عدد الحالات المشتبه بكونها كوليرا في الفترة من مايو/أيار إلى يوليو/حزيران قبل أن ينخفض في آب/أغسطس. ومع ذلك، سجلت ثماني محافظات¹ من أصل 22 محافظة متوسط حالات شهرية مشتبه فيها أعلى مقارنة بالأشهر الخمسة الأولى من عام 2019. وتُعزى الزيادة في عدد حالات الإصابة بالكوليرا في هذه المناطق إلى استمرار الصراع والفيضانات الأخيرة، مما أعاق الوصول إلى الخدمات الصحية الأساسية والنظافة ومرافق المياه. وسجلت أكثر من 41.000 حالة مشتبه بها في الحديدة بين يونيو/حزيران وآب/أغسطس، بزيادة قدرها 60% مقارنة مع الفترة من مارس/آذار إلى مايو/أيار (منظمة الصحة العالمية 2019/08/31). واستقر عدد الوفيات المؤكدة بسبب الكوليرا بين 59 و 75 حالة ومعدل الإماتة في 0.08% في الأشهر الثلاثة، بعد ارتفاع كبير في أبريل/نيسان ومايو/أيار. وتم الإبلاغ عن أكبر عدد من الوفيات بسبب الكوليرا بين يونيو/حزيران وآب/أغسطس في كل من حجة (28) وذمار (25) وتعز (22) وآب (21)، وأمانة العاصمة (17) والحديدة (16) (منظمة الصحة العالمية 2019/08/31).

اليمن: المناطق المتضررة من الفيضانات (يونيو حتى أغسطس 2019)



100 يوم) مكتب الممثل المقيم/منسق الشؤون الإنسانية 2019/08/21؛ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 2019/08/20 ، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية 2019/09/16).

3. الهجمات المتزايدة للحوثيين على المملكة العربية السعودية والعمليات الانتقامية للتحالف الذي تقوده السعودية من خلال غارات جوية تؤثر على أمن المدنيين وعلى الوصول (احتمالية متوسطة، تأثير كبير).

لقد تطور هذا الخطر بشكل مختلف قليلاً عما كنا نتوقعه. فقد كثف الحوثيون من هجماتهم على المملكة العربية السعودية بشكل كبير (ضرب المطارات والبنية التحتية النفطية) ورفعت المملكة العربية السعودية من عدد الغارات الجوية الانتقامية. ومع ذلك، فقد انخفض عدد الضحايا المدنيين بسبب الغارات الجوية بشكل حاد، مما يشير إلى انخفاض عدد الهجمات على المناطق المكتظة بالسكان. وفي أواخر آب/أغسطس، أخذ عدد الإصابات الناجمة عن الغارات الجوية في الارتفاع مجدداً. كما يؤدي تشدد لهجة السعودية والولايات المتحدة الأمريكية ضد إيران إلى ارتفاع خطر الزج باليمن في صراع إقليمي (مشروع قدرات التقييم 2019/06).

المصادر: مكتب الممثل المقيم/منسق الشؤون الإنسانية 2019/08/21؛ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 2019/08/20

ينتظر أن ينشر تقريرنا التالي عن المخاطر قريباً. رُز موقعنا على الانترنت للحصول على أحدث التقارير. تصفح تقرير المخاطر السابق هنا، وتحليلنا لتأثير الصراع الحضري الطويل في عدن هنا.

تحديث عن المخاطر

يعتمد تحليل مشروع قدرات التقييم في الغالب على البيانات والتقارير المتاحة للجمهور. وهذا يجعلنا عرضةً للتحيز الناتج عن المعلومات المتوفرة. وللتخفيف من ذلك، يقوم المشروع بتدقيق المعلومات مع الجهات الفاعلة التشغيلية وبالبحث عن مصادر بديلة لتوفير أوسع أساس ممكن للتحليل.

تشغل غالبية الوكالات التي يستشيرها المشروع في مجال الاستجابة الإنسانية خاصة في شمال وغرب البلاد. ويوجد تحليل أقل شمولاً عن شرق البلاد وعن المناطق التي يصعب الوصول إليها.

قلة المعلومات

هناك نقص في البيانات والمعلومات الموحدة حول تأثير الفيضانات. وتستند أعداد الأشخاص المتأثرين الذين يستشهد بهم مشروع قدرات التقييم في هذا التقرير إلى تجميع لأفضل التقارير المتاحة للجمهور. ليست الأرقام نهائية، فهناك حاجة إلى مزيد من التقييم لفهم شدة تأثر الناس بالفيضانات ومدى سرعة تعافيتهم، خاصة في المناطق التي تضررت بشكل متكرر في يونيو/حزيران ويوليو/تموز وآب/أغسطس 2019.

واعتباراً من إصدار آخر نظرة عامة عن تأثير الأزمة (يوليو/حزيران 2019)، قام مشروع قدرات التقييم بتعديل ثلاثة مخاطر:

1. الصراع الطويل الأمد داخل المدن بين المجلس الانتقالي الجنوبي والحكومة اليمنية في الجنوب (تم تعديله من "تحت المراقبة" إلى "درجة عالية من الخطورة").
في الإصدار الأخير من نظرة عامة على المخاطر في اليمن (31 يوليو/تموز 2019)، كان مشروع قدرات التقييم قد توقع بشكل كبير احتمال زيادة الاشتباكات بين الحكومة اليمنية والمجلس الانتقالي الجنوبي. إلا أننا رجحنا أن يبقى القتال محصوراً في الاشتباكات المحلية وفي زيادة نقاط التفشيش في عدن والمكلا وحضرموت وشبوة، مع تأثير محدود على المدنيين. إلا أننا كنا مخطئين. فقد أدى استحوذ المجلس الانتقالي الجنوبي على عدن في 12 آب/أغسطس إلى جلب القوات المسلحة التقليدية والقبائل والغارات الجوية التي تشنها الإمارات العربية المتحدة والتحالف السعودي إلى المدن المكتظة بالسكان في الجنوب، مما زاد بشكل كبير من التأثير على المدنيين. ونتوقع في المستقبل أن يكون هناك احتمال متوسط بأن تفشل محادثات السلام السعودية، أو ألا تستطيع الجهات الخارجية التدخل بسرعة لإنهاء القتال (خلال ثلاثة إلى خمسة أيام). وسيكون لذلك تأثير كبير على السكان المدنيين، حيث قد يسقط أكثر من 30 إلى 50 ضحية يومياً بسبب الصراعات داخل المدن، التي قد تؤدي أيضاً إلى تعطيل الوصول إلى الأسواق والخدمات الأساسية لأكثر من مليون شخص. كما أن إغلاق مطار وميناء عدن لأكثر من أسبوعين من شأنه أن يعطل العمليات الإنسانية بشدة.

2. انخفاض التمويل الإنساني وتقلص مساحة المساعدات الإنسانية يؤدي إلى زيادة احتياجات الأسر اليمنية غير الملباة (احتمالية عالية، تأثير معتدل).

وقد تحقق هذا الخطر جزئياً على مدى الشهرين الماضيين. ويحتمل أن يتم إغلاق نحو 22 برنامجاً لإنقاذ الأرواح في سبتمبر/أيلول وأكتوبر/تشرين الأول في غياب تمويل إضافي. كما يتقلص المجال الإنساني في اليمن بشكل متزايد. واعتباراً من 20 آب/أغسطس، ينتظر أكثر من 100 مشروع إنساني الموافقة من قبل السلطات الحوثية في شمال اليمن فقط. ويمثل ذلك، بالمقارنة مع في يوليو/تموز، زيادة كبيرة مقارنة بـ 47 مشروعاً لم يتم تنفيذها بعد في انتظار الموافقة في الجنوب والشمال على حد سواء. وسيؤثر إغلاق برامج الإيواء على ما يقدر بنحو 800 ألف شخص في جميع أنحاء اليمن، في حين سيضر تخفيض الحصص الغذائية في الأشهر المقبلة بـ 12 مليون شخص على الأقل. وسيتضرر 2.5 مليون طفل يعانون من سوء التغذية من تخفيض برامج التغذية، ومن المرجح أن يفقد 19 مليون شخص إمكانية الحصول على الرعاية الصحية بسبب تعليق بعض مشاريع الأمم المتحدة الصحية. إن من شأن تخصيص الإمارات العربية المتحدة لمبلغ 200 مليون دولار في سبتمبر/أيلول 2019، وإعلان السعودية بأنها ستدفع تعهداتها البالغة 500 مليون دولار في 25 سبتمبر/أيلول 2019، أن يبعث نوعاً من الارتياح. إلا أن هذه المخصصات تأتي في وقت متأخر من العام، ومن غير الواضح ما إذا كان المجتمع الإنساني سيتمكن من التحرك بسرعة لإفناق هذه الأموال (بالنظر إلى متوسط التأخير في الموافقات على المشاريع الذي يتعدى

وهناك معلومات محدودة للغاية حول نطاق الاعتقالات أو الهجمات الانتقامية ضد الشماليين القاطنين في المحافظات الجنوبية في أعقاب أزمة الحماية في آب/أغسطس. ويشكل التمييز الاجتماعي والسياسي الطويل الأمد، إلى جانب الصراع الحالي، خطرا كبيرا بتعرض الفئات المهمشة للعنف. وهناك حاجة إلى مزيد من تحليل المخاطر لتوقع شدة هذه الديناميات وتأثيرها المحتمل في حالة تصعيد الصراع.

كثيرا ما يشار إلى قدرة تأقلم اليمنيين، لكن هذه القدرة تبقى غير مفهومة بما يكفي. إذ هناك حاجة إلى مزيد من البحث للنظر في أنظمة الدعم والاستجابة على مستوى المجتمع/الأسرة/القبيلة، وكيف تكملها المساعدات الإنسانية أو تقوضها.

في مشروع قدرات التقييم، نسعى دائما لتحسين عملنا وتحقيق أقصى استفادة من منتجاتنا. نرجو منكم المشاركة في استطلاع حول جودة ودقة هذا التقرير. ملاحظاتكم مهمة بالنسبة لنا!

شكرا لتعاونكم
شارك في الاستطلاع